تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

إطار سياساتي لتطبيق الحكومة المفتوحة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

د. نبال إدلبي رئيسة قسم الابتكار





تعزيز الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

- ضمن إطار مشروع الإسكوا "التطوير المؤسسي لتعزيز النهج التشاركية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا"
- يهدف المشروع إلى بناء قدرات البلدان الأعضاء في الإسكوا على استخدام التكنولوجيا لزيادة الشفافية والمساءلة، واعتماد نهج تشاركية أكثر فعالية وكفاءة وخاصة فيما يتعلق بالانفتاح وإشراك المواطنين بصنع القرار.
 - تشارك إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية فيه بمكون خاص لتعزيز الحكومة المفتوحة في البلدان العربية.



مبادئ المشروع الأساسية

- ◄ الحوكمة: أظهرت تجربة الأهداف الإنمائية للألفية أنه بدون وجود حكومات تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة، لن يتسنى لنا بلوغ أهداف عام 2030
 - التشاركية: إن القضايا المعقدة التي يجب علينا مواجهتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تحتم إيجاد طرق مبتكرة جديدة الإشراك المواطنين وجميع أصحاب المصلحة في صنع القرار.
- → التكنولوجيا: تقدم التكنولوجيا فرصاً من أجل زيادة الشفافية والمساءلة،
 وكذلك تحسين التفاعل بين الحكومة والمواطنين. ويمكن أن تكون التكنولوجيا
 العامل الأساسى المحفز للتغيير.

دور الحكومة المفتوحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة



الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

- تمكين وتعميق المشاركة المدنية، وضمان عدم فساد الحكومة
- تعزيز الشفافية، والمشاركة المدنية، بغية تعزيز سيادة القانون وبناء المؤسسات الفعالة القابلة للمساءلة.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

- تعزيز الصناعة والابتكار والمساهمة في تحسين البنية التحتية
 - تدعيم الوصول إلى المعلومات والخدمات، وتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي





الحكومة المفتوحة

تعریف

- حكومة فعالة وكفؤة في أداء واجباتها، ويمكن للجميع الوصول إلى خدماتها،
 - تتسم أعمالها بالشفافية وخاضعة للمساءلة،
 - تثمن مشاركة المواطنين وخبرتهم ومعرفتهم في صنع القرار،
 - تعتمد على التكنولوجيات الحديثة لتعزيز حوكمتها.

أبعاد التحول نحو الحكومة المفتوحة

• الأبعاد التنظيمية

• الأبعاد المؤسسية

- الأبعاد التكنولوجية
- الأبعاد البشرية: بناء القدرات
- الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

• الأبعاد التشريعية والقانونية

أمثلة حول أثر البيانات المفتوحة في تحقيق التنمية

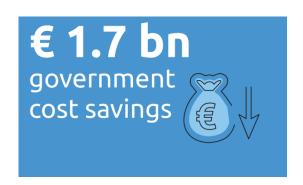
﴿ أدى تطبيق مبدأ البيانات المفتوحة في كندا إلى توفير 3.2 مليار دولار الناتجة عادة من الاحتيال والتهرب الضريبي.

﴿ أتاح مشروع "مساعدة مفتوحة" في السويد إلى معرفة آليات تقديم المساعدات والحاصلين على هذه المساعدات، ومكن المشروع من تحسين كفاءة الإدارة وتقليص الفساد بقيمة 1.6 مليار دولار سنوياً.

أمثلة حول أثر البيانات المفتوحة في تحقيق التنمية

◄ مكنت سياسات البيانات المفتوحة في الاتحاد الأوربي من:

- توفير كلفة تناهز 1.7 مليار يورو خلال الفترة بين 2016 و 2020 بالنسبة للإدارات العامة ببلدان الإتحاد الأوروبي
- خلق 75 ألف فرصة عمل بشكل مباشر، وستمكن من خلق 100 ألف فرصة عمل بحلول 2020.
 - سيبلغ الحجم التراكمي لسوق البيانات المفتوحة حوالي 325 مليار يورو للفترة 2020-2016.







نماذج الحكومة المفتوحة

- تتوفر في الأدبيات العديد من النماذج وأطر عامة خاصة بالحكومة المفتوحة
 - نموذج تطبيق الحكومة المفتوحة: Lee and Kwak
 - نموذج "بحيرة Ness" : وضعه Gigler وآخرون
 - نموذج الخدمة العامة الجديدة : وضعه Denhardt
- وتعتبر شراكة الحكومة المفتوحة Open Government Partnership من أهم العوامل التي دفعت بتطوير الحكومة المفتوحة عالمياً.
 - ويعتبر قانون الحق في الوصول إلى المعلومات أساسياً من أجل الحكومة المفتوحة

إطار سياساتي للحكومة المفتوحة في البلدان العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا







إطار تطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية

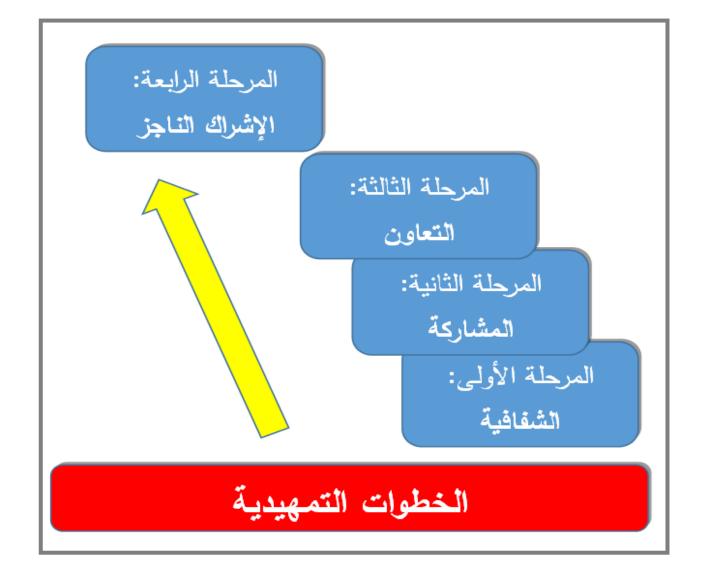
المنطلقات

- مستقى من الممارسات الفضلي العالمية
- واقعي وبسيط، بحيث يمكن وضع خطط العمل اللازمة لتطبيقه بسهولة
 - مرتبط ارتباطاً واضحاً بنشاطات الحكومة الإلكترونية المعتمدة
 - يسمح باستخدام سلس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفّرة
 - قابل للتكيّف في كل دولة، وقائماً على المراحل التالية:
- ✓ الامتداد "العمودي": أي تطبيق مراحل التنفيذ المختلفة بصورة تسلسلية
- ✓ الامتداد "الأفقي": أي إمكانية تطبيقه على إدارات محددة، ثم التوسع لاحقاً إلى إدارات أخرى



إطار تطبيق الحكومة المفتوحة في البلدان العربية





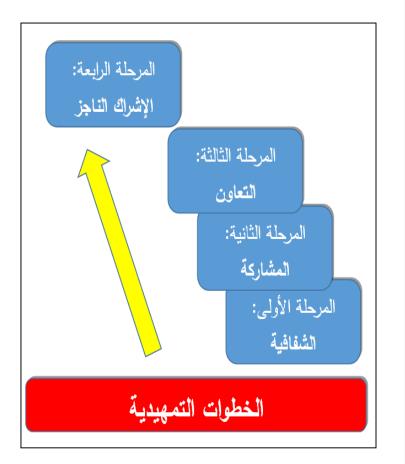


الخطوات التمهيدية

- ❖ هامة جداً للمنطقة العربية من أجل "توضيح المفاهيم الخاصة بالحكومة المفتوحة" وكذلك :
 - التوعية للجمهور حول الحكومة المفتوحة وأهميتها
 - بناء القدرات وخاصة للعاملين في الحكومة
- الإنترنت وشبكات المعلومات: تحسين الإنترنت في جميع المناطق
- التشريعات والقوانين: وبخاصة قانون حق الوصول إلى المعلومات مع ضمان حماية البيانات الشخصية
- تطوير الهياكل التنظيمية: تعاون بين الأقسام في المؤسسات، تعاون بين الإدارات
 - ضرورة صياغة الإطار العام للحكومة المفتوحة: إعداد "وثيقة سياسات"
 ترسم الحكومة بموجبها الإطار الوطنى للحكومة المفتوحة



المرحلة الأولى: الانفتاح لتعزيز الشفافية



الغرض الرئيسي: تعزيز الشفافية وذلك عن طريق الأهداف التالية:

- التركيز على البيانات المفتوحة ونشرها وضمان جودتها
- نشر الوعي لدى الجمهور بأهمية انفتاح الحكومات ومساءلتها
- بناء ثقافة التعاون بين الجهات الحكومية
 - استخدام أي تكنولوجيا متاحة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات



المرحلة الثانية: المشاركة

الغرض الرئيسي: تعزيز مشاركة المواطن في العمل الحكومي، وذلك عن طريق الأهداف العامة الآتية:

- تعزيز التفاعل مع المواطن، ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي، وتلقي الملاحظات والاقتراحات، والتجاوب بتقديم معلومات راجعة
 - استخدام مكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي
 - تعزيز ثقافة الانفتاح من أجل الشفافية و المساءلة
 - · تحسين التشميلية inclusiveness





المرحلة الثانية: المشاركة

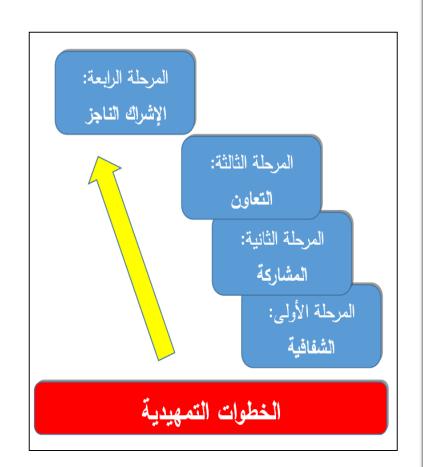
- مجال التركيز: مشاركة المواطنين بتقديم الأفكار والمعارف والتعليقات والاقتراحات للحكومة. وكذلك زيادة التشميلية inclusiveness وتحسين مساهمة المواطن في العمل الحكومي وفي صنع القرار.
 - المزايا المحققة من تحسين المشاركة المفتوحة:
 - الحوار المستمر، المبنى على التواصل
 - الحصول على معلومات راجعة متنوّعة، وبصورة حينية
 - لا بد من تدريب العاملين في القطاع العام على آليات التفاعل البناء مع المواطنين باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي
- إن قدرة الإدارات الحكومية على الاستفادة من المعلومات الراجعة التي يقدّمها المواطن، بالسرعة والوقت المناسبين، هي جوهر هذه المرحلة.



المرحلة الثالثة: التعاون

الغرض الرئيسي: تعزيز التعاون بين المواطن والحكومة، وذلك عن طريق:

- التعامل بين جميع الأطراف، وبالأخص فيما بين الإدارات الحكومية، وفيما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي والعموم
 - التداول الدائم في السياسات العامة والقرارات
 - التجاوب بتقديم الخدمات وفق حاجة المستفيدين، والتعاون مع المواطنين لتصميم وتقديم الخدمات





المرحلة الثالثة: التعاون

- مجال التركيز: تركز هذه المرحلة على دور وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتعاون، في مقابل التركيز على دورها كأداة للتعبير في المرحلة السابقة.
- وتركز الإدارات الحكومية على التعاون مع المواطن ومع القطاع الخاص بغية توفير خدمات حكومية مبتكرة ذات قيمة مضافة.
 - يهدف التعاون في هذه المرحلة إلى تشجيع المساهمة الفعّالة للمواطنين:
- الوصول إلى مستويات متقدّمة من التشاركية، عن طريق إجراء مداولات
 عامة مفتوحة حول السياسات والبرامج الحكومية المخطط لها
 - تحسين مساهمة المواطن في اختيار وتصميم الخدمات الحكومية
- تبقى سلطة اتخاذ القرار النهائي منوطة بواضعي السياسات في الإدارات الحكومية



المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز

المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز المرحلة الثالثة: التعاون المرحلة الثانية: المشاركة المرحلة الأولى: الشفافية الخطوات التمهيدية

الغرض الرئيسي: الوصول إلى الإشراك الناجز الكلي للمواطن في العمل الحكومي، وذلك عن طريق الأهداف العامة الآتية:

- الوصول الشامل إلى البيانات والخدمات
- إشراك جميع الأطراف في صنع القرار
 - بناء الحكومة الشفافة المتمركزة في المواطن والخاضعة للمساءلة
 - الوصول إلى الإسهام الفعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة



المرحلة الرابعة: الإشراك الناجز

مجال التركيز:

- التطبيق الناجز للحكومة المفتوحة، وذلك استناداً إلى تطبيق المراحل الثلاث السابقة، والتعاون إلى مستوى الإشراك الكلي للمواطن وانخراطه في العمل الحكومي.
- تعمل الإدارات الحكومية على زيادة الشفافية في البيانات (البيانات المالية، الموازنات العامة، ضبط الإنفاق العام) وزيادة الحرية في التعبير عن الرأي.
- تعمل الإدارات مع المواطن والقطاع الخاص وجميع الأطراف الأخرى ذات الصلة على بناء نظام قوي للمشاركة الفعالة وضمان استدامته.



التعاون الإقليمي

هذا المشروع هو جزء من جهود الإسكوا في تحفيز التعاون الإقليمي، بغية الوصول إلى إطار عمل موحد لسياسات الحكومة المفتوحة في الدول العربية، لأجل تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام

والتعاون الإقليمي هام جداً في:

- تنسيق النشاطات الإقليمية والاتفاق على المبادئ والمفاهيم الأساسية للحكومة المفتوحة، ووضع معايير إقليمية لتقييم الأداء.
 - تبادل القصص الناجحة والخبرات.
- الاطلاع على الحلول المعتمدة على الشبكة لنشر البيانات أو جمع المعلومات الراجعة أو استخدام الأدوات التشاركية والتعاونية.



توصيات ختامية

بعض أهم عوامل النجاح في تطبيق الحكومة المفتوحة:

- التأكيد على أن الحكومة المفتوحة هي برنامج مستمر في صلب أعمال الحكومة، وليست مجرد مشروع محدود الأمد
 - التأكيد على توفّر الالتزام والإرادة السياسية الداعمة لبرنامج الحكومة المفتوحة، على أعلى مستوى ممكن
- أهمية صدور وثيقة سياسات معلنة ترسم الحكومة بموجبها الإطار العام للحكومة المفتوحة على المستوى الوطني، وتبيّن فيه رؤيتها في هذا الصدد، والمبادئ التي تستند عليها في التطبيق، والتي توجه اتخاذ القرار.



توصيات ختامية

- إصدار أو استمرار إصدار التشريعات اللازمة وتنفيذها لضمان تطبيق الحكومة المفتوحة،
 - وضع خطط عمل مفصلة، على المستوى الوطني ومستوى الإدارات الحكومية، لتطبيق الحكومة المفتوحة، وفق المراحل المعتمدة، بحيث تكون واقعية، وذات مخرجات واضحة وقابلة للقياس.
 - التأكّد من إشراك الموظفين الحكوميين وجميع فئات المواطنين في جميع عمليات تصميم وتنفيذ وتقييم برامج ونشاطات الحكومة المفتوحة.

شكراً لاستماعكم

للتواصل: نبال إدلبي idlebi@un.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا



